بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد

فإن من تمام نعمة لله علينا أن حفظ لنا ديننا فقد قال الله تعالى في سورة الحجر

(إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون) و من ذلك تهيئة رجال خذموا هذا الدين وحفظوه في الصدور و كتبوه في الكتب

و من هؤلاء الرجال الإمام مسلم النيسابوري الذي صنف كتابا من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى

قال ابن مندة سمعت الحافظ أبا عليٍّ النَّيسابوريّ يقول (ما تحت أديم السَّماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم)

و لهذا أحببنا أن نقدم لإخواننا القراء فائدة غزيرة بالعلم والفوائد لمن أراد الإستنباط و تسهيلا لمن أراد الدخول إلى صحيح مسلم و قد أخذت هذه الفائدة من احد الكتب المجموعة لإمام الذهبي رحمه الله تعالى و هذه الفائدة موسومة بمنهج الإمام مسلم في تصنيف صحيحه

قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر- في(الأطراف)له,بعد أن ذكر (صحيح البخاري) -: (ثم سلك سبيله مسلم بن الحجَّاج,فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه,وترتيبه على قسمين,وتصنيفه,وقصد ان يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان,وفي القسم الثاني أحاديث أهل السِّتر و الصِّدق الذين لم يبلغوا درجة النتثبتين,فحالت المنيَّة بينه و بين هذه الأمنية,فمات قبل استتام كتابه غير أن كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر).

وقال الحاكم :(أراد مسلم أن يخرج (الصَّحيح) على ثلاثة أقسام,وعلى ثلاث طبقات من الرّواة,وقد ذكر هذا في صدر خطبته,فلم يقدَّر له إلاَّ الفراغ من الطبقة الأولى,ومات ).

ثم ذكر الحاكم مقالة هي مجرَّد دعوى,فقال :(إنه لا يذكر من الأحاديث إلاَّ ما رواه صحابيّ مشهور له روايان ثقتان فأكثر,ثم يرويه عنه أيضا راويان ثقتان فأكثر,ثم كذلك من بعدهم).

فقال أبو علي الجيَّاني :(المراد بهذا أنَّ هذا الصَّحابي أو هذا التابعي قد روى عنه رجلان,خرج بهما عن حدِّ الجهالة).

قال القاضي عياض :(والذي تأوَّله الحاكم على مسلم من اختارم المنيَّة له قبل استيفاء غرضه إلاَّ من الطبقة الأولى,فأنا أقول :إنك إذا نظرت في تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس على غير تكرار.

فذكر أنَّ القسم الأول :حديث الحفَّاظ,ثم قال :إذا انقضى هذا,أتبعته بأحاديث من لم يوصف بالحذق و الإتقان,وذكر أنَّهم لا حقون بالطَّبقة الأولى,فهؤلاء مذكورون في كتابه لمن تدبَّر الأبواب.

و الطبقة الثانية :قوم تكلَّم فيهم قوم,وزكَّهم قوم آخرون,فخرَّج حديثهم عمَّن ضعِّف أو أتّهم ببدعة,وكذلك فعل البخاريّ)

ثم قال القاضي عياض :(فعندي أنَّه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه,وطرح الطبقة الرابعة)

قال الإمام الذهبي: بل خرَّج حديث الطبقة الأولى,وحديث الثانية إلاَّ النَّزر القليل ممَّا يستنكره لأهل الطبقة الثانية, ثم خرَّج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثير في الشواهد و الاعتبارات و المتابعات,وقلَّ أن خرَّج لهم في الأصول شيأ,ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في (الصحيح) لجاء الكتاب في حجم ما هو مرَّة أخرى,وولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصِّحَّة.

وهم : كعطاء بن السَّائب,وليث,ويزيد بن أبي زياد,وأبان بن صمعة,ومحمد بن إسحاق,ومحمد بن عمرو بن علقمة,وطائفة أمثالهم,فلم يخرَّج لهم إلاَّ الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل,وإنما يسوق أحاديث هؤلاء,ويكثر منها أحمد في (مسنده)

وأبو داود,والنسائي وغيرهم,فإذا انحطوا إلى إخراج أحاديث الضّعفاء الذين هم أهل الطَّبقة الرَّابعة اختاروا منها,ولم يستوعبوها على حسب آرائهم واجتهاداتهم في ذلك.

وأما أهل الطَّبقة الخامسة,كمن أجمع على اطِّراحه وتركه,لعدم فهمه وضبطه,أو لكونه متَّهما,فينذر أن يخرِّج لهم أحمد و النسائيّ,ويورد لهم أبو عيسى فيبيّنه بحسب اجتهاده,لكنه قليل.

ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة لا يبيّن و الله أعلم,وقلَّ ما يورد منها أبو داود,فإن أورد بيَّنه في غالب الأوقات.

وأما أهل الطَّبقة السَّادسة كغلاة الرَّفضة و الجهمية الدّعاة وكالكذَّابين و الوضَّاعين,وكالمتروكين المتهوّكين,كعمر بن الصّبح,ومحمد المصلوب,ونوح بن أبي مريم,وأحمد الجويباري,وأبي حذيفة البخاري,فما لهم في الكتب حرف,ما عدا عمر,فإنَّ ابن ماجه خرَّج له حديثا واحدا فلم يصب,وكذا خرَّج ابن ماجه للواقديِّ حديثا واحدا,فدلَّس اسمه وأبهمه.

سمع مسلم بن الحجَّاج من عليِّ بن الجعد,ولم يرو عنه في (صحيحه) لأجل بدعة ما.

---

هذا ما تيسر لي نقله,ومن وجد نقصا أو خطأ في لفظة فليعلم أني أنا أخطئة في كتابته أو نسيته و لا دخل للمصنف في هذا الخطأ,وسبحانك اللهم وبحمدك و تبارك إسمك و تعالى جدك و لا إله غيرك

المرجع : كتاب مصطلح الحديث مع التطبيقات العلمية لكثير من مسائله (ص45-46-47).